الأمم المتحدة

S/2008/214

مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من سيوم مسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، تتعلق بالحالة الراهنة بين إريتريا وإثيوبيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا لو عملتم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) نغاش كبريت **بوتورا**
القائم بالأعمال بالنيابة

020408 020408 08-28935 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم عن تفهمنا العميق لما تلقونه من صعوبات في مساعدة إثيوبيا وإريتريا لإحراز تقدم في حل النزاع القائم بيننا. وإن إثيوبيا ممتنة لكم على وجه الخصوص لما اتخذتموه من إجراءات دعما للشرعية خلال الأزمة المصطنعة الأخيرة.

وأظن أن من المهم التعبير عن وجهات نظرنا في وقت تضعون فيه اللمسات الأخيرة على التقرير الذي ستقدمونه إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وهذا أمر ذو أهمية بوجه خاص بالنظر إلى الخطوة الدعائية الظاهرة للعيان التي تمثلت في آخر رسالة لرئيس إريتريا (S/2008/200، المرفق). فمستقبل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أو جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ليس مجرد لعبة. بل المسألة جدية. ولا يمكن النظر إلى تلك الرسالة إلا باعتبارها جزءا من عملية دعائية لصالح أطراف لا تزال على ما يبدو مستعدة لتجد عذراً لإريتريا على الرغم مما هناك من أدلة كثيرة على نقيض ذلك. وإنني على يقين من أن مجلس الأمن لن ينخدع بهذه المحاولة المكشوفة الرامية إلى تحسين صورة إريتريا وصرف الانتباه عن تصرفها الأخير.

والفقرة الأولى من هذه الرسالة التي يقول فيها الرئيس أفورقي بصيغة قطعية إنه ”لا يمكن المساس باتفاق الجزائر وبنوده الأساسية ولا يمكن إبطاله أو نسيانه“ تتناقض تناقضا كاملا مع بقية مضامين الرسالة، بل ومع أفعال إريتريا طيلة الشهور والأعوام الماضية. ولا علاقة لها بلهجة ومضمون الرسائل السابقة التي وجهتها حكومة إريتريا إليكم وإلى مجلس الأمن، وهي رسائل تورد بوضوح حقيقة موقف إريتريا. وليس في هذه الرسائل أي إشارة إلى أن إريتريا تكترث بالسلام أو بتأييد أي حلول ممكنة للمأزق الحالي. فقد دأبت إريتريا على تقويض ونسف العناصر الأساسية التي يقوم عليها اتفاق الجزائر بشأن وقف أعمال القتال. والاتفاق يحتل موقعا محوريا لا جدال فيه بالنسبة لعملية السلام. وإنه لمن السخافة حقا أن تدعي إريتريا بأنها تقبل قبولا كاملا بهذا الأمر في الوقت الذي تشدد فيه العناصر الأساسية للعملية تشديدا فعليا على احترام المنطقة الأمنية المؤقتة المتروعة السلاح وتمكين البعثة من الاشتغال بكامل طاقتها، وهما الأمران اللذان درجت إريتريا على عرقلتهما منذ الوهلة الأولى.

وإنني على يقين من أن الأفكار والاقتراحات التي ستقدمونها إلى مجلس الأمن بشأن نقل البعثة لن تؤثر في صلاحية الاتفاق بشأن وقف أعمال القتال في مجمله. ونحن واثقون أيضا من أن النظر في الخيارات التي ستطرحونها سيسترشد بقرار مجلس الأمن

١٧٩٨ (٢٠٠٨)، الذي يعبر بوضوح عن رأي مجلس الأمن بأنه ينبغي استعادة سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة بالكامل، مع ضمان كامل الحرية لعمل البعثة.

لقد حفل سجل إريتريا في القرن الأفريقي على مدى أكثر من عقد من الزمن بالعدوان. وهذا ما تؤكده جميع تصرفاتها في الآونة الأخيرة. وإثيوبيا ليست في وضع المحتل لأي قطعة من أرض إريتريا. بل ليس هناك من داع لإثارة مسألة الاحتلال قبل الترسيم النهائي للحدود. وكما تعلمون، فقد قضت محكمة دولية، هي لجنة المطالبات المحايدة الإثيوبية الإريترية، بالإجماع بأن إريتريا ارتكبت عدوانا ضد إثيوبيا حين اجتاحت إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨ وأشعلت حربا لم يكن لها من سبب على الإطلاق. وشكل ذلك في الواقع ذروة عدوان إريتريا على مدى عدة أعوام في المنطقة ضد جميع جيرانها تقريبا. وفي كل الحالات، لم يكن لهذا العدوان من سبب على الإطلاق.

ولم تحصر إريتريا أعمالها في هذه الحالات. فقد أبلغ فريق الرصد المعني بالصومال التابع لمجلس الأمن بشكل واضح في عام ٢٠٠٦ أن إريتريا كانت قد انخرطت في سياسة تستهدف زعزعة استقرار إثيوبيا، عن طريق تسليح وتدريب عدد من المنظمات الإرهابية في المنطقة وتسريب عدد من العصابات المسلحة عبر حدودنا. كما أخذت رهائن من المواطنين الأثيوبيين ومن السياح. بل لا يزال مواطنان إثيوبيان محتجزين في إريتريا. وقدمت الدعم لقوات المتطرفين في الصومال، بما في ذلك تنظيم ''الشباب'' الذي أعلنت الولايات المتحدة رسميا أنه منظمة إرهابية. وقد بات معروفا الآن على نطاق واسع بأن إريتريا تتصرف باعتبارها الجهة الرئيسية التي تنظم الجماعات المتطرفة المسلحة في القرن الأفريقي.

ولا يخفى عليكم، ما فتئت إريتريا تُصعّدُ التوتر على طول الحدود بين بلدينا بإقدامها على توسيع استيلائها على المنطقة الأمنية المؤقتة. كما دأبت على تشديد القيود على أنشطة بعثة الأمم المتحدة إلى الحد الذي قضى على فعالية البعثة. وقد أقدمت على هذه الخطوات في تحد مبيت للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وللاتفاق بشأن وقف أعمال القتال الذي تزعم إريتريا التزامها به. وهذا يكذب أي ادعاء من جانب إريتريا بأنها تؤمن بأن اتفاق الجزائر ''لا يمكن المساس به أو إبطاله أو نسيانه''. والحقيقة هي أن إريتريا عملت بلا توقف على إبطال اتفاقي الجزائر.

ومهما تكن الظروف، فإن انتهاك معاهدة ثنائية، أي الاتفاق بشأن وقف أعمال القتال، أو انتهاك نزاهة البعثة أو سلامة أفرادها، لا يمكن اعتباره شيئا ''طفيفا'' أو ''هامشيا''. فالبعثة تحتل موقعا محوريا في الاتفاق بشأن وقف أعمال القتال وفي الإطار القانوني لعملية السلام التي ينص عليها اتفاقا الجزائر. ولا يجوز التعامل مع بنود اتفاقي الجزائر

بانتقائية وبمنطق الاختيار. فقد وقعت كل من إثيوبيا وإريتريا هذين الاتفاقين والتزمتا بعملية السلام برمتها. وقد بقينا على التزامنا بتلك العملية كاملة. ونأسف أنه على النقيض من ذلك، تمادت إريتريا في تعنتها بشأن عملية السلام وتمسكت برفضها تطبيع العلاقات.

وقد برهنت إريتريا المرة تلو الأخرى على عزمها المبيت على إهانة البعثة، وهي بعثة رسمية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. فقد تعاملت مرارا بازدراء مع طلبات مجلس الأمن وقراراته. ولا جدال في شيء من ذلك. كما لا جدال في أن تجاهل إريتريا للأمم المتحدة بازدراء وعجرفة يمثل تهديدا كبيرا لمستقبل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلى النحو نفسه، فإن قرارها المبيت بالدوس على اتفاقي الجزائر، رغم جميع الألاعيب الدعائية التي توهم بنقيض ذلك، يشكل تهديدا كبيرا للسلام في منطقتنا. وفي ظل هذه الظروف، أود أن أكرر أن إثيوبيا تعتقد أن من الضروري للغاية أن يفرض مجلس الأمن جزاءات عقابية على إريتريا على نحو يكفل وفاءها بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها في عام ٢٠٠٠.

(توقيع) سيوم **مسفين**
وزير الخارجية